الأمم المتحدة

E/CN.6/2009/NGO/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2008
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

بيان مقدم من التحالف النسائي الدولي، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه بموجب الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2009/1.

020209 020209 08-64017 (A)

بيان*

العمل في مجال الرعاية وصنع القرار

بدأ عمل منظمة التحالف النسائي الدولي، المساواة في الحقوق والواجبات (IAW)، منذ أكثر من قرن تحت اسم التحالف النسائي الدولي لتساوي الحقوق في الاقتراع (International Woman Suffrage Alliance)، بتنظيم حملات تدعو إلى منح المرأة حق الانتخاب. وكانت الحجة الرئيسية التي ساقتها المؤسسات الأوائل للتحالف هي أن ''في كل بقاع الأرض، أفرزت أنواع القوانين والمذاهب والعادات التي نزعت إلى حصر المرأة في وضعية التبعية علاقات غير طبيعية وغير منصفة بين الجنسين''[(١)]، وأن مشاركة النساء في صنع القرار السياسي على جميع المستويات هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة بإحداث التغيير اللازم من أجل تحسين حياتهن. ولا يزال التحالف النسائي الدولي متمسكاً بهذه المبادئ بشدة.

فحسب مشروع التقرير النهائي لاجتماع فريق الخبراء الذي انعقد في جنيف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ''يعد عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات بين الرجل والمرأة مسألة ذات أبعاد متعددة تشمل طائفة واسعة من القرارات والأنشطة على مستويي الأسرة والمجتمع وتتجاوزها لتصل في جملة أمور إلى مجالات فرص العمل والتعليم وإدارة الشؤون العامة[(٢)]. وفي هذا السياق، يرى التحالف النسائي الدولي أن إبقاء النساء والفتيات في وظائف ومراكز متدنية على جميع الصعد، الذي يسفر عن توزيع غير متكافئ للحقوق والواجبات – ليس في مجال تقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية فحسب – يمثل أحد أهم مصادر عدم المساواة؛ وينسحب ذلك على الانتقاص من قدر وقيمة اقتصاد الرعاية عموماً وأعمال الرعاية غير المأجورة التي تقوم بها بصورة رئيسية النساء والفتيات خصوصاً. والاعتراف بأعمال الرعاية وتقديم الخدمات الاجتماعية، كجزء من جودة إدارة الشؤون العامة التي يتمتع بها بلد ما، يعني أيضاً إجراء تحولٍ في الإنفاق من المجال العسكري إلى المجال الاجتماعي.

* صدر دون تحرير رسمي.

(١) التحالف النسائي الدولي لتساوي الحقوق في الاقتراع، إعلان المبادئ، ١٩٠٤.

(٢) التقرير النهائي لاجتماع فريق الخبراء بشأن ''تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)''، جنيف، ٦-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ويرى التحالف النسائي الدولي أن ''تصحيح العلاقة بين الجنسين'' في مجال تقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية يعني، بناء على ذلك، ما يلي:

- منح أعمال الرعاية القيمة والاعتراف من خلال تحويل الثروة الوطنية من تجارة الأسلحة والإنفاق العسكري إلى الرعاية والصحة والتعليم والرفاه؛
- إنفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتخاذ إجراءات إيجابية وتدابير خاصة مؤقتة من أجل تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، وفي جميع المجالات - وليس فقط في حقل التنمية الاجتماعية؛
- تنفيذ المادة ٥ (أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون أي تحفظ من خلال مكافحة الأدوار النمطية والتحيزات والعادات العرفية والممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية دور المرأة مقارنة بدور الرجل؛
- إنشاء آلية للتدقيق في القوانين الوطنية التي تميز ضد المرأة من خلال تعيين مقرر خاص يعنى بهذه القوانين؛
- دعم اتباع نهج يشمل جميع مراحل الحياة في الأبحاث المعنية بالاستقصاءات المتعلقة بانعدام المساواة بين أفراد الأسرة المعيشية وبكيفية استغلال الوقت، وتحسين البيانات التي تتناول أوضاع المرأة (والرجل) على صعيدي العمل وحياتهما الخاصة ونشرها[٣].

(٣) لجنة وضع المرأة، الدورة الخمسون، ٢٠٠٦، الاستنتاجات المتفق عليها المتعلقة بـ ''مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات''.